برغم اضطرارهن للعمل فيها بسبب الفقر

القانون يمنع عمل النساء في معامل الطابوق ولا يُقدم بدائل

□ بغداد / دعاء آزاد

دفع العوز والفقر العديد من النساء والأطفال إلى البحث عن لقمة العيش في أية مهنة حتى وإن كانت تهدد حياتهن، خاصة المعيلات لعائلاتهن، وهو ما اضطر العشرات من النساء والفتيات للعمل في معامل الطابوق بالرغم من أنها من الأعمال الشاقة والمضرة بالصحة، إلا أنهن وبسبب قانون العمل تحولن إلى عاطلات ليس لهن مصدر للعيش.

وزارة المرأة تعتبر وعلى لسان مدير إعلامها محمد حمزة، إن "حياة المرأة وصحتها هي الأساس قبل توفير العمل لها، وهذه أولوية لا يمكن تجاوزها"، مطالبا الجهات المعنية بإيجاد أعمال أخرى للنساء والفتيات العاملات في معامل الطابوق.

وأشار في حديثه لـ"المدى" إلى أنه "قبل يومين أطلق مصرف الرافدين قروض بقيمة ثلاثة ملايين دينار مخصصة للأرامل، والأولوية ستكون لمعيلات الأسر"، مضيفا أن وزارته تعمل على إطلاق قروض للنساء الريفيات لغرض إنشاء مشاريع ريفية من تربية مواش وغيرها، فضلا عن الانتهاء من تشكيل صندوق المرأة الريفية.

وأضاف حمزة "ستحاول وزارة المرأة تذليل كل العقبات التي تعترض تسليم هذه القروض للأرامل"، عادا هذه القروض بأنها "تشجيع للمرأة على العمل كي لا تعتاد على المعونات والمساعدات".

وذكر حمزة أنه "بقرار من مجلس الوزراء ستخصص ٥٠٪ من الدرجات الوظيفية للمرأة في كل من وزارتي التربية والصحة و٣٠٪ من الدرجات الوظيفية في الوزارات الأخرى".

وتعمل العشرات من الفتيات والنساء في معامل الطابوق الكائنة بمدينة النهروان، بين بقايا الطابوق و"كورة" النار والأبخرة التي كونت سحابة سوداء تحيط بسماء المنطقة.

فتيات صغيرات وأرامل لم يجدن سبيلاً واحداً للخلاص من الفقر سوى العمل في هذه المعامل والسكن فيها.

وتقول ميادة نوري، وهي فتاة لم تتجاوز ١٦ عاماً من عمرها إنها التحقت بالعمل مع والدتها وأخواتها منذ عامين، وتلقت تدريبا وتعليماً على تسخين الطابوق وحمله، مشيرة إلى أن الظروف المعيشية الصعبة أجبرتهم لتحمل مشقة هذا العمل.

وكانت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قد أحالت عددا من أصحاب معامل الطابوق في منطقة النهروان إلى المحاكم المختصة لمخالفتهم القانون وقيامهم بتشغيل نساء وفتيات في معاملهم.

مدير عام التدريب المهني في وزارة العمل عزيز إبراهيم، اكتفى بالقول: إن "الوزارة غير معنية بإيجاد فرص عمل بديلة للنساء والأرامل اللاتي يعملن في معامل الطابوق، إنما تقتصر مهمتنا على تطبيق القانون ضد أية مخالفة".

وبين أن "عمل تلك النساء في معامل الطابوق لا يناسب المرأة لأنه عمل شاق ويعد مخالفة قانونية".

وأوضح سليم إن الوزارة أحالت أصحاب ٧٥ معملاً من تلك المعامل التي تشغل عاملات نساء إلى المحاكم المتخصصة، مبينا أن هذه الإحالة جاءت بعد رصد المخالفات القانونية التي تقوم بها معامل الطابوق التي تشغل النساء خلافاً لقانون العمل رقم (٧٥) لسنة ١٩٨٧.

وذكر أن فرق التفتيش التابعة إلى دائرة العمل والتدريب المهني، قامت بتنفيذ زيارات ميدانية مكثفة إلى تلك المعامل لرصد مخالفات قانوني العمل والصحة والسلامة المهنية، إلا أن هذا لا يكفي.

وتابع بالقول: "القضية مؤلمة جدا وبحاجة لتعاون أكثر من جهة معنية، فهذه المعامل تقوم بتشغيل عائلات بجميع أفرادها من مختلف المحافظات، إذ يقوم متعهد يطلقون عليه تسمية (الكندير) بإقناعها بالعمل والسكن داخل هذه المعامل مقابل أن تكون أجورهم المالية أقل".

أما من الناحية الصحية التي تمنع المرأة من العمل في هذا المجال دون الرجال، فقد أوضح مدير إعلام وزارة الصحة الدكتور زياد طارق، إن "الأعمال الشاقة كمعامل الطابوق تمثل إرهاقا للمرأة لأنها تتطلب مجهودا عضليا وكذلك قد يتطلب العمل في العراء لفترة طويلة وهذا لا يتناسب مع قدرة المرأة الجسدية".

ونبه طارق إلى أن "الرجل والمرأة يتعرضان لنفس الأضرار الناجمة عن معامل الطابوق، لكن الآثار السلبية التي تترتب على المرأة نتيجة العمل الشاق أكبر من الرجل".

وتفيد الناشطة في مجال حقوق المرأة حمدية جبر، بأن معامل الطابوق تقوم على تشغيل النساء والفتيات خلافاً للمعايير التي ارتكزت عليها المعاهدات والقوانين الدولية المعنية بحقوق الطفل والمرأة، مؤكدة أن ذلك يمثل انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان.

محافظة بابل توزع وجبة التعويض الإضافي لذوي الشهداء

□ الحلة / إقبال محمد

وزعت لجنة تعويض المتضررين من العمليات الإرهابية والأخطاء العسكرية في محافظة بابل دفعة جديدة من التعويضات على المشمولين.

وقال محافظ بابل محمد علي المسعودي لـ"المدى": إن التعويضات توزع أسبوعيا ووفق المنهج المقرر من قبل اللجنة الفرعية في ديوان المحافظة.

وأضاف "اللجنة الفرعية متميزة في عملها وانضباطها وتطبيق القوانين، ولها انجازات جيدة في تقديم خدمات التعويض لذوي الشهداء"، مؤكدا أنه تم تكريم اللجنة لم تقدمه من خدمات وتفانيها في عملها.

رئيسة لجنة الشهداء والسجناء السياسيين في مجلس المحافظة بشرى موحان، أوضحت لـ"المدى"، إن الحكومة الاتحادية وضعت برنامجا لمنح الحقوق للمتضررين من العمليات الإرهابية والأخطاء العسكرية.

وترى موحان أن التعويضات التي تمنح لهذه الشريحة "قليلة جدا"، مضيفة "نحن نستبشر خيرا من لجنة الشهداء النيابية، إذ أن هناك تعديلات كبيرة على قانون ٢٠ الخاص بتعويض شهداء العمليات الإرهابية والأخطاء العسكرية".

وطالبت موحان باستحداث مؤسسة شبيهة بمؤسسة الشهداء الخاصة بالمشمولين بالقانون ٣ لسنة ٢٠٠٦ شهداء النظام المباد.

من جانبه، أشار ممثل محافظة بابل في لجنة التعويضات المشاور القانوني خالد المعموري، إلى أن اللجنة الفرعية لتعويض المتضررين قامت بتوزيع دفعة جديدة من التعويض الإضافي لأكثر من ٢٥٠ عائلة.

وبين أن التعويض الأولي كان مليونين ونصف المليون دينار، ووفقا للقانون الجديد فهناك استحقاق إضافي يبلغ مليون و٢٥٠ ألف دينار، مشيرا إلى أن اللجنة أنجزت لغاية الآن ٧٨٠ معاملة.

وأوضح المعموري أن "شمول المتضررين بالقانون الجديد يعني استحقاقهم للحقوق التقاعدية وقطعة الأرض السكنية كما تم ترويج معاملات التقاعد لذوي الشهداء وإرسالها إلى هيئة التقاعد الوطنية".

وتابع بالقول: "تم تسليم المستفيدين قرار اللجنة الفرعية لمراجعة مديريات البلديات كل حسب مسقط رأسه للحصول على قطع الأراضي السكنية"، مؤكدا أن محافظة بابل قامت بتوزيع أكثر من خمس وجبات من التعويض الأولي لذوي الشهداء الذين يزيد عددهم على الألف شهيد.

مجلس نينوى يصادق على الميزانية التكميلية بمبلغ ٤٠٥ مليارات دينار

□ الموصل / نوزت شمدين

صادق مجلس محافظة نينوى، وبالأغلبية المطلقة على ميزانية تنمية الأقاليم التكميلية للعام الحالي البالغة ٤٠٥ مليارات دينار. جاء ذلك خلال الجلسة الدورية ١٣٧ التي رأسها رئيس المجلس جبر العبد ربه، بحضور محافظ نينوى أثيل النجيفي.

وكما حدث في جلسات سابقة، ساد الجدال بين الأعضاء بشأن الميزانية، والأوجه التي خصصت لها المبالغ.

وأكد محافظ نينوى أثيل النجيفي، أهمية إحالة المشاريع قبل نهاية العام الحالي، وقال: "على الرغم من عدم موافقة المحافظة وتحفظها على العديد من الأمور الموجودة في مشروع الميزانية التكميلية، إلا أننا لابد وأن نسرع في التصويت عليه لأن المدة المحددة للحكومات المحلية قصيرة جدا".

وأضاف أن "أي خلاف بين الأعضاء أو بين المجلس والمحافظة من شأنه تأخير التصويت على الميزانية التكميلية، وبالتالي سيترك أثرا سلبيا على الواقع الخدمي في المحافظة، لأن مثل تلك الخلافات ستؤخر إحالة المشاريع التي يحتاجها المواطنون في محافظة نينوى".

وتابع المحافظ "سبق لقسم التخطيط في المحافظة إعداد الخطة التكميلية بعد لقائه بممثلي الوحدات الإدارية في الأقضية والنواحي، واعتمد التركيز على مشاريع النفع العام الكبيرة والإستراتيجية التي نعتقد أنها كفيلة بنهضة المحافظة، وأنه يتوجب علينا الابتعاد عن المشاريع الصغيرة والمتفرقة".

وأشار النجيفي إلى أن "مجلس المحافظة كان له رأي آخر، وهو تقديم المشاريع الصغيرة التي يلمس منها المواطن نتيجة سريعة، وهو رأي يمثل وجهة نظر معقولة"، بحسب رأيه.

وبسبب ضيق الوقت كون الخطة تحتاج إلى مصادقة وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، قبل المباشرة بالإعلان عنها وتحتاج مدة للإعلان والتحليل والإحالة، ويجب أن تنتهي قبل الشهر ١٢ من هذا العام، يقول المحافظ: إنه أبلغ قسم التخطيط بتقبل رأي مجلس المحافظة دون اعتراض في محاولة لكسب الوقت مع محاولة معالجة أي أخطاء تظهر بعد ذلك.

واتهم النجيفي بعض أعضاء مجلس المحافظة بعدم المبالاة فيما يخص فقدان نينوى لأموالها، وقال: "تستهوي البعض منهم النقاشات ولا يبالي بنتائج ذلك من احتمال فقدان المحافظة لأموالها مع انتهاء السنة المالية"، مستغربا "محاولة البعض من الأعضاء العودة في النقاش إلى ما قبل نقطة الصفر وهي مناقشة آليات إعداد الميزانية".

وعبر المحافظ عن ثقته بالعودة مرة أخرى إلى مجلس المحافظة رغم المصادقة على الميزانية التكميلية، وذلك من اجل استبدال بعض المشاريع، وتوقع أن ترفض وزارة التخطيط بعضها، لأنها غير مكتملة الدراسة والإعداد، مؤكدا "سنسير في المشاريع المكتملة حالياً كسبا للوقت".

فيما قال الناطق الرسمي باسم محافظة نينوى قحطان سامي: إن المحافظة كانت تنتظر الخطة التكميلية من مجلس المحافظة، منذ أكثر من شهرين، وذلك من أجل الإسراع في تنفيذ المشاريع التي خصصت لها المبالغ، لاسيما أن أربعة أشهر فقط متبقية لنهاية هذا العام.

وكان مجلس محافظة نينوى قد خصص جلسات عدة في الأسابيع الفائتة، لمناقشة توزيع مبالغ ميزانية تنمية الأقاليم على قضاء الموصل، والأقضية والنواحي التابعة لمحافظة نينوى، بحسب الكثافة السكانية، وتم تضييف لجنة المشاريع في محافظة نينوى في إحدى الجلسات، وتمت مناقشة التلكؤ في تنفيذ العديد من المشاريع، في مناطق المحافظة.

شركة نفط الشمال/ شركة عامة/ كركوك

اعلان للمرة الأولى

تعلن شركة نفط الشمال/ شركة عامة/ كركوك عن اجراء المناقصة المرقمة (م.ش٢/ ٢٠١٢/ ٧/ تشغيلية) والخاصة بـ(تأهيل دار استراحة الموظفين رقم (١) ودار الضيافة في محطة ط/١- محافظة الأنبار).

يرجى من الراغبين بالاشتراك بالمناقصة أعلاه من مقاولي اعمال الهندسة المدنية المصنفين من الدرجة العاشرة فما فوق والنافذة هوياتهم مراجعة قسم العقود/ عرفة/ كركوك هم أو وكلائهم المخولون عن طريق دوائر كتاب العدول للحصول على قرص (CD) المدون فيها أوراق المناقصة لقاء مبلغ قدره (-/١٠٠,٠٠٠) مائة ألف دينار غير قابل للرد، مع ضرورة قيام الشركات المقاولة بارفاق شهادة التأسيس مع هوية تصنيف عند الاشتراك، ويقدم المشارك كتاباً من الهيئة العامة للضرائب يؤيد فيه ايفاءه بالتزاماته تجاهها ومعنونا الى شركة نفط الشمال (النسخة الاصلية) مع تأييد حجب البطاقة التموينية، وتقديم تأمينات أولية بنسبة (١٪) من مبلغ العطاء وتكون أما على شكل صك مصدق او خطاب ضمان صادرين من المصارف المعتمدة لدى البنك المركزي العراقي عدا مصارف (الوركاء، البصرة الدولي، البلاد الاسلامي)، وتودع العطاءات في صندوق العطاءات رقم (١) الخاص بالمقاولات الكائن في استعلامات دوائر عرفة/ كركوك وسيكون انعقاد المؤتمر الخاص بالاجابة عن استفسارات المشاركين في الساعة العاشرة صباحاً من يوم الاثنين الموافق ٢٠١٢/٨/٦ في مقر الدراسات والتصاميم، علما بأن آخر موعد لتقديم العطاءات في موعد أقصاه الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الاثنين الموافق ٢٠١٢/٨/١٣ ويتحمل من تحال عليه المناقصة أجور نشر الاعلان ويلتزم باستكمال اجراءات التعاقد خلال (١٤) يوماً من تاريخ اعلان الاحالة، وللمزيد من المعلومات مراجعة الموقع الالكتروني (www.noc.gov.iq) (صفحة المشاريع. المناقصات المحلية- المناقصات المحلية المعلنة).

ع/ المدير العام

إعلان رقم (٨٠)

طلبية الشراء ٢٢٧٢/ ٢٠١٢

تعلن شركة مصافي الوسط شركة عامة عن المناقصة المحلية قابلوات نقل الاشارة

(للمرة الثانية) بموجب المواصفات والشروط التي يمكن الحصول عليها من امانة الصندوق لقاء مبلغ قدره (٥٠٠٠٠) دينار (خمسون ألف دينار لا غير) غير قابل للرد فعلى المجهزين المختصين الراغبين بالمشاركة تقديم عرضين منفصلين فني والآخر تجاري بالدينار العراقي (مع مراعاة ترقيم الصفحات لكلا العرضين) وتكون نافذة لمدة لا تقل عن شهر مع ارفاق التأمينات الاولية بنسبة ١٪ من قيمة العطاء مع العرض التجاري حصراً" ويتم ذكر عبارة التأمينات الاولية مرفقة مع العرض التجاري على الظرف الخاص بالعرض الفني (وبخلاف ذلك يهمل العرض) وتسلم الى استعلامات الشركة بأغلفة مغلقة ومختومة مثبت عليها رقمي الإعلان والطلبية في مدة أقصاها الساعة (الواحدة) بعد الظهر ليوم ٢٠١٢/٨/١٤ ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان.

.. مع التقدير

ملاحظة:-

١- تقبل خطابات الضمان من المصارف المعتمدة التالية فقط. (مصرف اشور الدولي للاستثمار، مصرف الائتمان، مصرف الشرق الاوسط، مصرف بيبلوس، مصرف دار السلام، مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل، المصرف العراقي للتجارة).

٢- يمكن الاطلاع على شروط تقديم العطاءات على الموقع الالكتروني:-

www.oil.gov.iq

www.dauramrc.com

info@dauramrc.com

daurafax@dauramrc.com

المدير العام

٧/١٩